الراشد يبدي رأيه بالقانون

حوار حكومي على هامش الجلسة

أحمد الليفي متحدثا

المجلس رفض رفع الحصانة عن الفضل والمليفي في قضيتي بن جاسم والشاطر

الراشد: إقرار الفوائد يرضي الشعب عن المجلس وهناك من لا يريد الرضا

المطوع يهدد وزير النفط بالاستجواب

وزير النفط يرد على المطوع

هناك من احتج بالمسيرات ليس على الصوت الواحد بل على الغلاء المعيشي

تكلفة إسقاط الفوائد محددة وقلناها عند سمو الأمير وهي 900 مليون دينار

المطوع: اتعهد بتقديم استجواب لوزير النفط إذا لم يوقف الترقيات

وزير النفط رداً على المطوع: الاستجواب حق دستوري.. «شنو يعني مخوفني فيه؟»

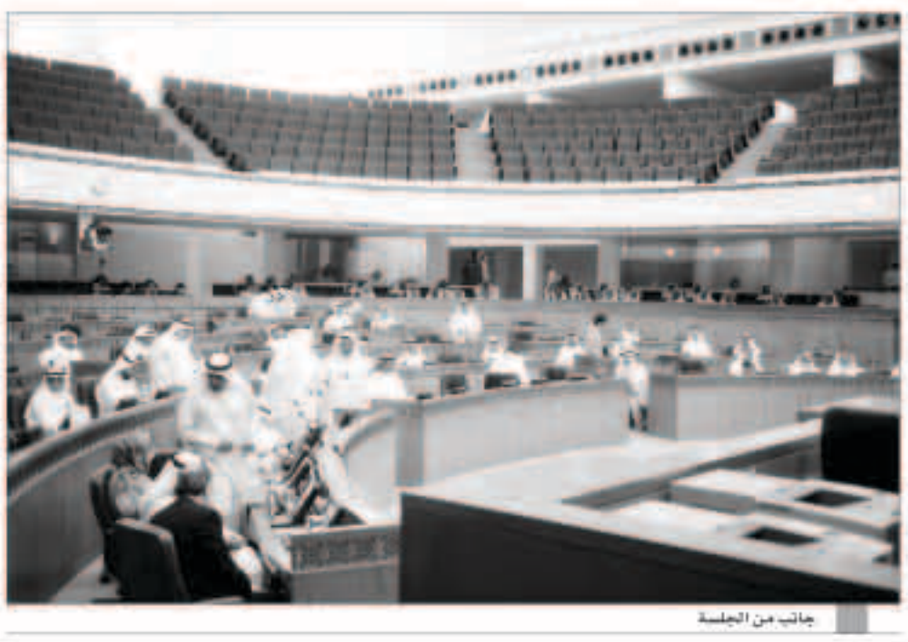
جانب من الجلسة

هذه المحفظة والصندوق؟.

وفتح الباب لهذا القانون لمبار والله أعلم بالباقي هذا القانون معيب وارجو ان يرجع الى اللجنة لمعرفة الكلفة المالية والناحية الفنية.

عصام الدبوس: نعتب على الاخوان في اللجنة المالية، الكل ساكت ويراعي البنوك ويتخاذل امام مصالح المواطنين، وهذا امر دبر بليل، وهناك اعتراف من البنوك بتلاعبها وفرض عقود اذ كان على الشعب الكويتي واذا اخرجنا القانون بهذا الشكل فبذلك ظلمنا الشعب الكويتي، الامر اصبح كرة ثلج وتمت المتاجرة به، وبعد ذلك ناتي ونكافئ البنوك، والاستعجاب يعيدنا الى ظلم المواطنين مرة اخرى، يجب ان يعود القانون الى اللجنة المالية لدراسة الكلفة المالية.

صلاح العتيقي: الحكاية بدأت من غياب رقابة البنك المركزي على البنوك على اسعار الفائدة، ونرفض الاعتداء على المال العام ولا توجد دولة في العالم الغت القروض والفوائد ولا توجد في الدستور مادة تجيز ذلك الا في حالة الكوارث، الغاء الفوائد يهدد الاقتصاد الكويتي، الكلفة مبهمة، والقانون ينتهك الدستور الذي يدعو الى العدالة، وينتهك القضاء الذي حكم بنسبة الفوائد، وينتهك العرف القائل إن العقد شريعة المتعاقدين، ويعود الناس ان التزاماتها للدولة غير محترمة.

صالح عاشور: 20 سنة من الظلم والتجاوزات واخذ اموال بغير وجه حق من المواطنين، والحكومة تقول ان هناك تجاوزات واللجنة كذلك تقول ان هناك تجاوزات والقضاء قال كذلك ايضا، خذوا اموالا من المواطنين، فهل دورنا ان نكافئ البنوك ام نأخذ الاموال المسلوبة من المواطنين.

الحكومة وضعت 17 الف مليون دينار وديعة للبنوك مقابل نصف في المئة «0.5 في المئة» واقرضت بها المواطنين مقابل 4 في المئة الى 15 في المئة فوائد مركبة، قدمنا اقتراحا بأخذ اموال المواطنين من البنوك والحكومة مصرة على تربيح البنوك من اموال المواطنين البسطاء والفلوس من الحكومة التي اذا ازالت الدعم عن البنوك ستخسر كل شيء، «البنوك اش عندها» البنوك استفادت من صندوق المعسرين اكثر من 300 مليون، يجب فتح ملفات كل البنوك التي تلاعبت باسعار الفوائد، نحن قدمنا قانون لأخذ الاموال من البنوك.

سعدون حماد: قدمنا اقتراحا باسقاط فوائد القروض ومنح المواطنين 1000 دينار واستغرب من الحكومة التي في الديونيات الصعبة والذي كلف الدولة 6 مليارات والحكومة استماتت ووافقت بالاجماع لصالح 90 من التجار فكيف لا يعرف وزير المالية التكلفة وهو يحضر اجتماعات اللجنة المالية؟!

ما في تكلفة على الدولة لانها اودعت 17 مليار لدى البنوك فلن يكون هناك تحميلا على المال العام، وهناك حل آخر، نحن نملك 5000 محطة وقود في العالم ولو ربحنا في اليوم 1000 دينار وسيكون بالشهر 150 مليون وفي السنة مليار و400 مليون دينار كويتي وهذه فلوس حرام وشروح حرام من بيع الخمور، فايراده السنوي لا يقل عن مليار و400 مليون دينار، يعني نسكر الخمور ونسكر الفوائد و«انتم عارفين أسعار الخمور» لأن الربا نفس الخمور كله حرام، ولو نبيع محلات الخمور.

خليل عبدالله: اطلب شطب الكلمات غير اللائقة في كلمة سعدون حماد.

خليل الصالح: الحكومة لا تملك قاعدة بيانات حول هذه المشكلة، وهناك تحايل من قبل البنوك على المواطن لكي يقترض، لماذا تحمل الدولة اخطاء البنوك؟، يجب ان تتحمل البنوك الفوائد غير القانونية، ويجب ان نرى بنكا يشطب.

يعقوب الصانع: هل يعقل ان نقر قانونا لا توجد له كلفة مالية وليس به ارقام، اين عقوبة تجاوزات البنوك المحلية، ما اجراءات السلطة التشريعية لمعاقبة البنوك، بل كافأنا البنك باعطائه مليارات، نحن نفعنا البنك بهذا القانون 15 سنة سوف تأخذ منكم الفوائد مرة اخرى.

القانون به شبهة واقول للوزير للاموال العامة حرمة، والاقتصاد الوطني اساسه العدالة الاجتماعية، اين العدالة النسبية؟، نحن قدمنا اقتراحا جيدا، واذا قابلت هذا القانون ساتقدم ضدك بشكوى جزائية في محكمة الوزراء لأن هذه اموالنا وأموال عيالنا.

مشاري الحسيني: لماذا تغيرت مواقف البعض حول القروض، وسأعرض عرضا مرئيا لمكالمة هاتفية للشيخ ناظم المسباح تفيد بأن المواطن يدفع اصل الدين واذا قبلت البنوك الربوية اسقاط الفوائد تسقط اوتوماتيكيا.

واستكمل الحسيني حديثه: الحكومة تحاول عرقلة الموضوع ولماذا التغيير في المواقف والتحول، واليوم يوم سقوط الاقنعة، فلنصوت لصالح الشعب الكويتي، البعض يحاول وضع العصى في الدولاب يطلب الزام البنوك بإعادة الفوائد غير القانونية.

د.علي العمير: يجب ان يعرض القانون على لجنة الفتوى واذا اجازته نحن معه واذا لم تجيزه ينضم الينا.

مبارك النجارة: هذا القانون له خصوصيته من حيث جانبه الفني العقد على الاقتصاد، ويجب ان نلتفت الى بعض الامور وان ابرز الخياز لاعضاء اللجنة انهم حولوا امرا مرفوضا من حيث المبدأ الى امر مقبول من حيث المبدأ، والان

وهناك جانب فني فان هذا القانون يحتاج الى مداولتين واذا تمت المداولة الاولى فنرحل كل التعديلات الى المداولة الثانية ولكن اذا لم نصوت على المداولة الاولى اليوم يتفوت الفرصة الكبيرة.

خالد العدوة: الاعضاء عرجوا على الجانب الشرعي وهو واضح «واتقوا الله واحذروا ما بقي من الربا» لذلك الاعضاء عندما يستفتون المشايخ فهو لم يعرف ماذا يسأل عنه، فالقانون الحالي يجفف منابع الربا، نريد ان نفك رقاب المواطنين من هذا القول المتوحش وهو الربا.

والبنوك الربوية قائمة على مص دماء المواطنين بعض البنوك اصحابها اصحاب دماء زرقاء يهزون اركان الحكومة المواطن امامهم ضعيف، بالرغم من انها جزء اساسي في عملية التنمية والاستثمار، كلام وزير المالية كيف لا يعرف الارقام، اهو حوار الطرشان؟! اين هو من اجتماعات اللجنة المالية؟!.

احمد المليفي: من مهمة كل حكومة هو تحقيق الرفاه للمواطنين، واذا لم تحقق تلك الرفاه فهي حكومة فاشلة، رقابة وتصرفات البنك المركزي على البنوك غابت في فترة من الفترات، هذا القانون لن يحل المشكلة ولن تحاسب اذا تكرر الامر في المستقبل، واذا ركزنا على معاقبة المسيء سنصل الى الحل الامثل، واقتراحنا يشمل كل شرائح المواطنين المقترضين من البنوك.

هاني شمس: لا نريد الدفاع عن اي قانون الا بعد دراسة مواده، واتصور ان يكون هناك تضليل مقصودا او غير مقصود، خاصة في ما يتعلق انه يشمل 66555، فالعدد بعد دخول شرائح جديدة قد يزيد على هذا العدد، وقد لا يحقق العدالة المنشودة، لكن كل المبالغ التي ستدفعها الحكومة ستسترجعها وما تخسره فقط هي الفائدة اذا تم ايداع هذا المبلغ في البنوك، ونحتاج الى اقرار هذا القانون.

احمد لاري: الدين «ثقيل» ولم يقترض المواطن الا لحاجة، لا سيما تأخر الحكومة في توفير الرعاية السكنية، فضلا عن ضعف الرواتب والمعاشات بالنسبة للبعض، اضافة الى زيادة نسبة التضخم، واحمل الحكومة المسؤولية لهذين السببين.

والقانون المنظور ليس نهاية المطاف، لكن علينا ان ننصف في الوقت الحالي الفئة المظلومة التي اقترضت قبل 30 مارس 2008، وهناك مزايا كثيرة في قانون صندوق الاسرة للمواطنين وبدعمهم، واذا كان القانون يصب في مصلحة البنوك والتجار، فعليكم ان ترجعوا الى بيان غرفة التجارة والصناعة وموقف البنوك منه.

وللعلم فان المتعسرين ضمن الـ66 الفا المستفيد من القانون، حسب ما ابلغني محافظ البنك المركزي.

يوسف الزلزلة: سننظر كل الملاحظات وليس لدينا مشكلة من تغيير القانون اذا كانت مستحقة واتفق مع ما قاله الزميل احمد لاري، وسننظر في كل التعديلات وسنأخذها في عين الاعتبار وحتى لو اضطررنا الى تعديل القانون ككل.

د.معصومة المبارك: البعض اشار الى ضرورة الانتهاء من القانون تحت ضغط هاجس حل المجلس ولكن هذا خطأ فالتشريع يأتي وفق القناعات وليس تحت ضغط الهواجس، نقدر قلق المواطنين، فهناك مواطنون اقترضوا لحاجة ماسة، واستغلت البنوك هذه الحاجة فهي تجب المحاسبة ديناران على البنوك و20 مليون دينار مخالفات، ولا يجب على المواطنين تحمل هذه المخالفات.

نحن مؤتمنون على حماية المال العام وأي قانون يأتي من دون كلفة فهذا يثير استغراب ونتساءل اين وكم هي الكلفة، وهل ستسقط الفائدة بأكملها ام الفائدة المركبة فقط؟ ولماذا مدت المظلة الى البنوك الاسلامية؟ ونريد اجابات واضحة عن سبب ادخال البنوك الاسلامية؟!.

خالد الشليمي: عندما نتكلم عن موضوع القروض انه مشكلة كبيرة، وهي جريمة من قبل البنك المركزي، وتجاوز عن مخالفات البنوك هذا ليس تراخيا وانما جريمة، وكان من الأولى على المجلس الماضي وما قبله ان يحاسبوا محافظ البنك المركزي السابق.

البنك المركزي يذبح المواطن ليل نهار ولم يبادر المجلس الذي دوره يكون المدافعة عن المواطنين ليس من المعقول ان يقترض المواطن 70 الفا وتكون الفوائد بقيمة 70 الفا اخرى!! الحكومة استطاعت ان تلعب على هذا المجلس.

محمد العبدالله: لف ودوران نتغاضى عنها ومراوغه مقبولة لكن نرفض كلمة «تلعب عليكم» ونرجو شطبها.

خالد الشليمي: استغرب ان حكومة تلعب سياسة على الشعب الكويتي، اين التوافق والتعاون مع المجلس؟.

خليل عبدالله: البنك المركزي تهاون في رقابة البنوك حتى تمكنت من رقبة المقترض، وارقام البنك المركزي مغلوطة ولا يمكن الوثوق بها او الاعتماد عليها، لابد ان تتحمل البنوك مسؤولياتها عن سرقة المقترض وتحميلها المسؤولية المادية بإعادة الأموال والمسؤولية الجزائية بعقوبتها قانونيا، والبنوك ايضا خالفت عندما اقرضت موظفيها.

نواف الفزيع: لن نحاكم النوايا، لكن من باب التاريخ نذكر بمن وقف بالعقل وفتح مكتبه تطوعا لألف مقترض نرفض التصدق على الشعب الكويتي فهو عزيز النفس وهناك من يحاول ازلاله.

لا أحد يزايد علينا، واستجوابنا موجود ولن نتنازل عنه، كل ما حدث جريمة ولن نعطي صك البراءة للبنوك، ونكافئها بشيك على بياض، هذه تمثيلية منذ 93 أزمة المناخ والتجار يدقون على رؤوسنا، فكيف يدير الحرامي المديونية؟! صندوق المعسرين سيئ الذكر الذي اتى به مشاري العنجري، اين صندوق المعسرين، اين بنك البحرين، اين النامين الصحي؟.

قدمنا مقترحا عادلا بعيد الفوائد التي أخذت من دون وجه حق ولم نعاقب المخطئ، لا نريد منحة أو صدقة او منحة ولا نريد اموالا نريد ارجاع الحق لأصحابه.

فيصل الكندري: استغرب ان حكومة تلعب سياسة على الشعب الكويتي، اين التوافق والتعاون مع المجلس؟.

خليل عبدالله: البنك المركزي تهاون في رقابة البنوك حتى تمكنت من رقبة المقترض، وارقام البنك المركزي مغلوطة ولا يمكن الوثوق بها او الاعتماد عليها، لابد ان تتحمل البنوك مسؤولياتها عن سرقة المقترض وتحميلها المسؤولية المادية بإعادة الأموال والمسؤولية الجزائية بعقوبتها قانونيا، والبنوك ايضا خالفت عندما اقرضت موظفيها.

نواف الفزيع: لن نحاكم النوايا، لكن من باب التاريخ نذكر بمن وقف بالعقل وفتح مكتبه تطوعا لألف مقترض نرفض التصدق على الشعب الكويتي فهو عزيز النفس وهناك من يحاول ازلاله.

لا أحد يزايد علينا، واستجوابنا موجود ولن نتنازل عنه، كل ما حدث جريمة ولن نعطي صك البراءة للبنوك، ونكافئها بشيك على بياض، هذه تمثيلية منذ 93 أزمة المناخ والتجار يدقون على رؤوسنا، فكيف يدير الحرامي المديونية؟! صندوق المعسرين سيئ الذكر الذي اتى به مشاري العنجري، اين صندوق المعسرين، اين بنك البحرين، اين النامين الصحي؟.

قدمنا مقترحا عادلاً بعيد الفوائد التي أخذت من دون وجه حق ولم نعاقب المخطئ، لا نريد منحة أو صدقة او منحة ولا نريد اموالا نريد ارجاع الحق لأصحابه.

فيصل الكندري: هناك ظلم بين وقع على المواطنين من قبل البنوك، ولكن نرفض ان احدا يتهم اللجنة المالية واعضاءها بالوقوف مع البنوك، لا احد يزايد علينا، القانون ليس قاصرا، للاسف الحكومة صمتت عن القانون، من قال ان اللجنة تريد تربيح البنوك على حساب المواطن، لن نستطيع ان نحقق العدالة المطلقة واذا لم يمر اليوم المشروع لن يمر طول العمر، والشمالي معطل الموضوع.

محمد الجبري: هناك تعديل تقدمت به على الفقرة الثالثة للمادة الثانية وارسلته الى عميد الكلية الشرعية وواجب علينا ان نتحمل مسؤولياتنا ونصوت عليه مداولة اولى ومن ثم نقدم تعديلاتنا على المداولة الثانية.

نواف الفزيع: الفوائد قد تم سدادها مقدما، وهذا القانون تكلفته على الدولة كبيرة جدا، نريد حماية المواطنين واعادة اموالهم الماخوذة من دون وجه حق، من قبل هذا المجلس لم يتغير موقفي عن القروض ولو اموت لم يتغير موقفي، نرفض ان نكافئ البنوك ونعطيهم شيكا آخر غير شيك الصندوق المعسرين وشيك الـ4 مليارات، نريد وقفة جادة تجاه المؤسسات المصرفية التي تجرأت على المواطنين.

مبارك العرف: ارجو ان يتم التصويت على هذا القانون في مداولته الاولى واذا كان لديهم بعض الاقتراحات فلتؤجل الى المداولة الثانية.

صفاء الهاشم: لدينا مشكلة كبيرة عندما بدأت بنكتة اسقاط القروض، اجتماعات اللجنة المالية المارثونية طولت لدرجة اننا استطعنا التحديد بأنه كان هناك تصور في الرقابة على البنوك.

العميل في هذه اللحظة يريد المال في يديه ولا يستطيع ان يسأل اسئلة كثيرة لموظف البنك حتى لا يفقد الفرصة، المسالة مقاييس، الكويت تعاني من قلة قاعدة بيانات شاملة وسليمة، لنحاسب محافظ البنك المركزي السابق على تقاعسه عن مراقبة البنوك وكذلك محاسبة المحافظ الحالي لتسترد على مخالفات المحافظ السابق.

وزير المالية مصطفى الشمالي: متعودون على هذا الاسلوب عندما يتحدثون عن البنك المركزي فهو مؤسسة مالية لها تقديرها واحترامها في الخليج فهو الافضل رقابة واداء وامانة، الرقابة في البنك المركزي لن تقف طالما ان هناك عمل وهناك تصويب للاخطاء، لكن نرفض المساس باشخاص محافظي البنك المركزي السابق والحالي، هذه المؤسسات لها احترامها وتقديرها.

محمد العبدالله: استمعت لبعض العبارات المخالفة للمادة 88 من اللائحة بخصوص المساس بالأشخاص غير الموجودين بالقاعة.

علي الراشد من مقاعد النواب: هذه القضية اخذت سنوات طويلة واصبحت مسمار جحا لعمل المجلس وطرحت بعض الحلول غير المقبولة من اسقاط جميع القروض حتى التجارية ووقفنا ضدها، ثم طرح اسقاط فوائد القروض المقسطة ورفضناها وانتقلنا الى حل اسقاط الفوائد وقدموا حلا بأن تدفع الدولة الفوائد وايضا وقفنا ضدها حتى لا يدنس المال العام بالربا، وايام الانتخابات اعلن انني ضد اسقاط القروض، لكن اليوم وصلنا الى حل بألا يدنس المال العام بالربا، والبنوك عندها سيولة زيادة وبهذا التمويل من الحكومة البنوك ستخسر 300 مليون دينار والحل هو اسقاط هذه الفوائد.

البنك المركزي اقر أو لم يقر بأن رقابته غير قوية اذن هناك ناس تضرروا من ضعف الرقابة واصبح هناك مشكلة 66555 مقترضا، اذن التكلفة 950 مليونا فقط ولم تصل الى المليار والفتاوى التي تخرج فنحن نسمع الفتوى ولكن لا نسمع السؤال، ولكن عندما سمعنا فتوى ناظم المسباح سمعنا السؤال والفتوى، اذن لا توجد هناك شبهة، ما نسمعه هو فتاوى سياسية يصدرها بعض من غابوا عن أيام المظاهرات والتظاهرات.

وقضية الداو ملياران ويزيد كيف ذهبت؟ ذهبت نتيجة تجاذبات سياسية من حدس والشعبي والى ان خسرنا من المال العام، الحين 900 مليون مستردة سيردها الشعب الكويتي وترفضون؟! وتبخلون رغم الظروف السياسية التي تعيشها البلد، لابد ان نساعد في استقرار البلد، هذا جزء من حل مشكلة سياسية وحتى نتخلص من مسار جحا هذا.

ويجب ان نلتفت الى غلاء الاسعار وتحمل الحكومة مسؤولية ذلك، هناك من لا يريد لهذا المجلس الاستمرار، وهناك صحف كانت تنادي باسقاط الفوائد والقروض، واليوم تهاجم وترفض اسقاطها، لأن هذا القانون به رضا شعبي وهم يرفضون ان يرضى الشعب عن هذا المجلس، القضية سياسية قضية بقاء بلد، هناك هجوم من كل الاتجاهات، اقدر كلام الأخ نواف الفزيع وكلنا المسلقلين وننتظر في مقترحهم لابد من معالجة هذه المشكلة، واذا كانت النية اسقاط القروض بالكامل فأعلن موقفي من الآن برفض ذلك، خل نمرر القانون في مداولته الأولى ومن ثم ننظر في التعديلات.

يوسف الزلزلة: تقدم النواب باربعة تعديلات على القانون وسننظرها بإذن الله.

محمد العبدالله: نشكر جهد اللجنة المالية على جهدها في اقرار الكثير من المشاريع التي تخدم المجتمع والحكومة حريصة على مواجهة ما يعاني منه المواطنون الا ان القانون يحتاج الى تعديلات جذرية والحكومة رغم رفضها للمشروع بقانون في مداولته الاولى فإن الحكومة ستصوت بالامتناع على القانون الى حين الاخذ بتعديلاتنا.

وجرى التصويت نداء بالاسم على المداولة الاولى للقانون باسقاط فوائد القروض «صندوق الاسرة» وكانت النتيجة كالتالي:

الحضور 56، موافقة 33، عدم موافقة 3، امتناع 20.

موافقة على المداولة الأولى.

وزير المالية: اشكر يوسف الزلزلة وليس لدينا اختلاف شخصي ولكن اختلافنا لمصلحة البلد والمال العام والمواطنين وأطلب منه أن يسامحني وأعد أنه خلال اسبوعين سيكون التعاون على أشده لكي نقدم شيئا للمواطن.

مبارك الخرينج: أي نائب لديه تعديلات يقدمها للجنة.

رولا دشتي: أرجو الوكالات وغسل الأموال وتهريب المهاجرين، وقانون التجنيس.

صفاء الهاشم: الوكالات التجارية لم تنته منه اللجنة المالية.